

التوقيت.. الهدف.. عوائد الإصلاح.. هل يستمر انخفاض أسعار الفائدة خلال 2019؟

جاء قرار البنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة معبراً عن ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من نجاحات على أرض الواقع ليصبح التساؤل المطروح حالياً هل ستستمر أسعار الفائدة في الانخفاض خلال 2019؟ وكيف..؟ وما هي حدود وخطط الخفض المتوقعة..؟

فالقرار الأخير للبنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة هو ترجمة للأوضاع الراهنة وما حققته سياسات البنك المركزي المصري من نجاحات في السيطرة على مستوى التضخم الذي وصل خلال شهر يناير الماضي طبقاً لتصريحات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى 12.2% مقابل 17% لنفس الشهر من العام السابق.

فإذا كان من المتفق عليه أن البنك المركزي المصري استطاع أن يدير مرحلة التضخم الذي صاحب انطلاق البرنامج الاقتصادي منذ أواخر عام 2016 بنجاح وذلك بعد أن بدأت الأسعار في التحرك نحو الأعلى وذلك عقب رفع أسعار الوقود والمحروقات وإذا كان من المتفق عليه أيضاً أنه نجح باستخدام مجموعة أدوات في مقدمتها سياسات تحريك أسعار الفائدة والدفع بأوعية ادخارية ذات عوائد عالية عبر البنوك التجارية للسيطرة على شبح التضخم الذي صاحب فترة الإجراءات الأولى لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي قد وصل إلى معدلات تجاوزت الـ 33% وسط تخوف شديد أصاب الأوساط الاقتصادية في ذلك الوقت، إلا أن ذلك التخوف قد تبدد مع حقائق الواقع الاقتصادي بنجاح مجمل منظومة عملية الإصلاحات الهيكلية وهو ما تؤكدته مؤشرات وتقارير المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية ذات الشأن الصادرة على مدار شهرى ديسمبر 2018 ويناير 2019 وهو نفسه ما تؤكدته الحكومة المصرية والتي أقرت بنجاح وتنفيذ حوالى 90% من إجمالي البرنامج المخطط في الفترة من نوفمبر 2016 وحتى يناير 2019 . مما جعل معدل التضخم يتراجع من 33% في بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إلى حوالى 12% حالياً وهو أقل من المعدل المستهدف والمخطط مسبقاً أى أن البنك المركزي حقق هدف السيطرة على التضخم بأكثر من المتوقع وأعلى من المخطط.

وفي ضوء ما سبق يصبح من الضروري ان يتجه البنك خلال 2019 لدراسة تخفيضات تالية في أسعار الفائدة في ضوء هذه المعطيات وذلك قياسًا على أن البنك في ظروف مشابهة كان قد أجرى خفضًا مماثلًا مرتين متتاليتين بنسبة 1% في فبراير ومارس 2018.

وبالنظر إلى الصورة الاقتصادية العامة وحالة الاستقرار الاقتصادي على أكثر من محور ومع ما هو مأمول في تجاوز المخطط لمعدلات النمو العامة (من 5.5 % إلى أكثر من 6%) بما يحقق عوائد مباشرة على المواطن وحصده لثمار الإصلاح الاقتصادي، فإنه يصبح مطلوبًا أن يستمر البنك المركزي في استثمار أدواته النقدية والمالية لدعم توجهات النمو وجذب الاستثمارات، فإننا الآن أمام مرحلة جديدة وهي مرحلة الانطلاق نحو ضخ استثمارات وقروض في شرايين الاقتصاد المصري وتشجيع المستثمرين على تنفيذ خططهم التوسعية في المشروعات القائمة والبدء في تنفيذ المشروعات المخطط لها. ومن المعروف أن جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وتنشيط الاستثمارات المحلية يقابله بالتوازي وإن لم يكن بأهمية أكبر توفير البيئة المالية الملائمة لهذه الاستثمارات المستهدفة سواء المخططة أو الاستثمارات القائمة بالفعل والتي تمتلك خطط توسع مؤجلة في انتظار ضبط مقومات البيئة المالية والنقدية والتي يعتبر سعر الفائدة المناسب هو أحد أهم مقوماتها. أضف إلى ما سبق أن استمرار خفض أسعار الفائدة سيكون له أثر كبير في استمرار إنعاش الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال خفض أعباء خدمة الدين المحلي الذي يتواكب مع تراجع مستوياته لمستوى 98% في يونيو 2018 وتستهدف وزارة المالية خفضه إلى مستوى 92% بنهاية عام 2019، وبالتالي فإن خفض أعباء خدمة الدين سوف يساعد الحكومة على تحقيق أهدافها بخفض إجمالي الدين ونسبته للنتاج المحلي الإجمالي في المواعيد المحددة. والهدف من كل ذلك هو أن يصبح لدى المستثمرين رؤية وقدرة على تقييم المعطيات الاقتصادية بما يحقق الأهداف المرجوة على كافة المستويات الجزئية والكلية وهو ما يحتاج إلى توافر بيئة شفافة ذات نطاقات زمنية متوقعة لمستقبل أسعار الفائدة .